



نص الخطاب الذي ألقاه صاحب الجلالة الملك محمد السادس في افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية الثامنة

الرباط - 14 أكتوبر 2011

«العلم للدين، والعدل للبلاد، والسلام للعالم، والعدل للدين، والعدل للبلاد، والعدل للعالم»

حضرات السيدات والسادة أعضاء البرلمان

نخالصكم اليوم، في سياق يتميز بإقدام بلادنا على تفعيل الدستور الجديد، بإقامة مؤسسته؛ وفي صدارتها البرلمان والحكومة.

ومن هنا، فإن المناسبة ليست مجرد رئاسة افتتاح دورة تشريعية عادية، وإنما هي لحظة قوية، لا مستراف الولاية البرلمانية الأولى، في العهد الدستوري الجديد، وتحشين مرحلة تاريخية، في مسار التطور الديمقراطي والتنمية للمغرب.

وهو ما يقتضي من كل الفاعلين في هذا التحول الحاسم، تحمل مسؤوليتهم كاملة، ومواصلة الجهود، لإنجاح الانتخابات النيابية المقبلة، بالالتزام بضوابط نزاهتها؛ وذلك بروح الثقة والوضوح، والخبرة الوكيفية الصادقة.

فالتغيير الجوهري الذي جاء به الدستور، لا بد أن يتجلى في تجديد المؤسسات، بمصادقتها الديمقراطية، ونخبها المؤهلة، وعملها السياسي الناجح، والتنمية الملمومين الكفيل بتوفير أسباب العيش الحر الكريم، لكافة أفرام شعبنا الوفي، ولا سيما فئاته المعوزة، وشبابه الصموم.

وذلكم هو النهج القويم، لإعادة الاعتبار للعمل السياسي النبيل، والارتقاء بأداء المؤسسات إلى مستوى مكانتها الدستورية المتقدمة؛ وذلك بإرساء ممارسة سياسية جديدة، قولها النجاعة والتناسق والاستقرار المؤسسي، ونهوض كل سلحة بمسؤوليتها كاملة، في إطار فصل السلط وتوازنها وتعاونها.

والتزاما بمهامنا الدستورية، في ضمان حسن سير المؤسسات، وصيانة الخيار الديمقراطي؛ فإننا حريصون على أن تعكس المؤسسات الجديدة، روح ومنصوق الدستور، وأن تجسد لمومنا الجماعي في انبشاق هيئات نيابية وتنفيذية ناجحة :



+ عمادها برلمان قوي، معبر عن الإرادة الشعبية الحرة، يمارس صلاحياته التشريعية الحصرية، والرقابية الواسعة، وينهض بدوره الفاعل في المجال الدبلوماسي، خدمة للقضايا العادلة للأمة، وفي كليتهما قضية وحدتنا الترابية.

+ وقوامها حكومة فاعلة، منبثقة عن أغلبية نيابية، متضامنة ومنسجمة، تنهض ورئيسها بكامل سلطتها التنفيذية، وتحمل مسؤولية وضع برنامجها وتطبيقه، وبلورة أسبقياته، في سياسات عمومية ناجحة ومتناسقة.

وإيماننا منا بأن النظام الديمقراطي يقوم على حكم الأغلبية وسيادة القانون، بقدر ما يتأسس على المشاركة الإيجابية للمعارضة البرلمانية؛ فإن من شأن تفعيل النظام الخاص بها، تمكينها من أن تشكل سلطة رقابية مسؤولة، وقوة اقتراحية بناءة.

بيد أن المصادقية السياسية للمؤسسات، ستصل صورية، ما لم تكن رافعة قوية للتقدم الاقتصادي، والتماسك الاجتماعي، والتحديث الثقافي.

وهنا يتجلى تميز النموذج المغربي القائم دوماً على تلازم الديمقراطية والتنمية، وعلى نهج متصور في الحكم، مؤسس على التفاعل الإيجابي مع الدينامية البناءة للمجتمع المغربي، ومع التحولات الجوهريّة والدولية؛ وذلك بإرادة سيادية خالصة، وعمل تشاركي وجماعي متواصل وانفتاح على المستجدات العالمية.

وهو ما مكن المغرب من تحقيق إنجازات وإصلاحات كبرى، ومن تدبير تداعيات كثرية عالمية اقتصادية ومالية صعبة، يقتضي توالي أزماتها المزيج من اليقظة والحزم والعقلنة. إلا أن ذلك لا ينبغي أن يكون مبعث ارتياح ذاتي، بقدر ما يجب أن يشكل حافزاً على مضاعفة الجهود، لتوحيد نموذجنا الديمقراطي التنموي، الذي لا يستمد قوته من العمل على تعزيز المكاسب، ومواصلة إنجاز الأوراش التنموية الميكانيكية فحسب؛ وإنما بالأساس من الانكباب الجاد على إزالة ما يعترضه من عوائق، والتقويم المستمر لما قد يشوبه من اختلالات؛ والإقدام على ما تقتضيه التحولات من إصلاحات جريئة وعميقة.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين،

إن السياق الوطني والجهوي والدولي، يقتضي استحضار التحديات الكبرى، المؤسسية والتنموية، للولاية التشريعية المقبلة، والتي يتعين رفعها من قبل كل القوى الحية للأمة، وسائر الفاعلين السياسيين، كل من موقعه، وخاصة البرلمان والحكومة.



أما التحديات المؤسسية، فتتعلق باستكمال تفعيل الدستور، بإقرار القوانين التأسيسية، المكتملة له؛ باعتبارها المحك الحقيقي لما يفتحه من آفاق ديمقراطية واعدة. وهو ما يجعل الولاية البرلمانية القادمة، ولاية تأسيسية بامتياز.

كما تشمل هذه التحديات التأهيل الذاتي للأحزاب، التي لا ديمقراطية حقة بدونها؛ وذلك من أجل انبثاق مشهد سياسي معقلن وفعال وبموازاة ذلك، فإن تفعيل دسترة المشاركة المواطنة، يمر عبر تعزيز انخراط الفاعلين الجدد، من مواهبين وهيئات المجتمع المدني، ونقابات وقوى منتجة، ووسائل الإعلام، كشريك بناء، في بلورة وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية، والمشاريع التنموية، والقطاعات التشريعية.

ويكفل الرهان المؤسسي الكبير الذي يتوقف عليه تقدم وتحديث بلادنا، هو إصلاح وتجديد هياكل الدولة.

وفي هذا الصدد، يعد إرساء الجهوية المتقدمة من الأوراش الاستراتيجية، لمغرب الحاضر والمستقبل، ليس لا رتبها بإقامة مجلس المستشارين، ولكن بالأساس لما تتيحه مع اللاتمركز الإداري، من حكمة ترابية جيدة، وقرب من المواطن، ومن إمكانات وآفاق واعدة، لتحقيق تنمية بشرية واقتصادية واجتماعية، متوازنة ومتضامنة ومستدامة.

وفي نفس السياق يندرج توحيد عدالة مستقلة، بإقامة المجلس الأعلى للسلطة القضائية، والمحكمة الدستورية، ومواصلة الإصلاح العميق والشامل للقضاء؛ ترسيخا لسمو الدستور، وسيادة القانون ومساواة الجميع أمامه، وضمانا للأمن القضائي.

كما أن ديمقراطية الدولة والمجتمع، وتحسين مناخ الأعمال، يتطلب انتهاج الحكمة الجيدة، بتفعيل المبادئ والآليات التي ينص عليها الدستور. وعلى رأسها ربط تحمل المسؤولية بالمساءلة والمحاسبة، وتخليق الحياة العامة، بالتصدي لكل أشكال الفساد والرشوة، والريع الاقتصادي والسياسي والاحتكار؛ وكذا العمل على ضمان تكافؤ الفرص وحرية المبادرة الخاصة، والمنافسة الحرة.

وأما التحديات التنموية، فإن المحك الحقيقي لنجاعة المؤسسات، بالنسبة للفئات الشعبية، هو مدى قدرتها على إحداث نقلة نوعية في الرفع من مؤشرات التنمية البشرية.

ولا سيما من خلال إصلاحات وإنجازات، مقدامة وملهمة، تضع في صلبها تحفيز الاستثمار المنتج، المدر لفرص الشغل، والسكن اللائق، وتعميم التغطية الصحية، والحفاظ على البيئة، وتوفير



التعليم النافع، بالإصلاح العميق لمنظومة التربية والتكوين، والإنخراط في اقتصاد المعرفة والابتكار، مفتاح تقدم المغرب.

ولن يتأتى ما نتوخاه من نهوض بالعدالة الاجتماعية والمجالية، إلا بتعزيز السياسات الاجتماعية، لمحاربة الفقر والإقصاء والتمهيش، وتوسيع قاعدة الطبقة الوسطى، والنهوض بالمساواة بين الرجل والمرأة؛ فضلا عن إيلاء عناية خاصة للعالم القروي، وللمناطق الجبلية والنائية والمعزولة، وبلورة ميثاق اجتماعي متقدم.

وأمام تزايد الحاجيات الاجتماعية الملحة، وإكراهات الإمكانيات المالية، فإن مضاعفة الجهود للارتقاء بالاقتصاد الوصني إلى عتبة أعلى من التحديث والانفتاح والتنافسية، والنمو القوي والمستدام، يكل من أهم الرهانات التنموية التي يتعين كسبها، للارتقاء بالمغرب إلى مصاف الدول المتقدمة. وهو ما يقتضي اعتماد حكمة تنموية متناسقة، كفيلة بالتفعيل الأمثل للمخلفات القطاعية، ومواصلة الأوراش الهيكلية؛ وذلك في إطار الحفاظ على التوازنات الكبرى، ليس الماكرو-اقتصادية والمالية فقط، التي أصبحت مبدأ دستوريا، وإنما أيضا على التوازنات الاجتماعية؛ باعتبارها جوهر تقدم المجتمع واستقراره وتماسكه.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين،

إن استحضارنا لبعض التحديات السياسية والتنموية الكبرى، ليس هدفه تقديم إجابات جاهزة لرفعها.

بل إن إيجاد الحلول الناجعة لها رهين، في هذه المرحلة الانتخابية، بتحمل الأحزاب الوصنية الجادة، لمسؤوليتها السياسية، في تقديم مشاريع مجتمعية واضحة وبتمايز، وبلورتها في برامج مضبوطة وناجعة وواقعية، تضم في صلبها الانتكارات الحقيقية للأجيال الحاضرة والصاعدة، ليتاح للمواطن الاختيار الحر للنخب المؤهلة للنهوض بها.

وعلى ضوء نتائج الانتخابات النيابية القادمة، فإن رفع هذه التحديات، في العهد الدستوري الجديد، مسؤولية الحكومة والبرلمان بالأساس، بما لهما من صلاحيات تشريعية وتنفيذية كاملة. ومن هنا، فإن الحكومة المنبثقة عن أغلبية مجلس النواب المقبل، مسؤولة عن وضع وتنفيذ برنامج لموح ومضبوكة في أسبقياته وأهدافه ووسائل تمويله، وآليات تفعيله وتقويمه.

ومن جهتها، فإن المعارضة البرلمانية مكشوفة بالقيام بدورها البناء في المراقبة والمساءلة. كما أن كسب هذه التحديات وغيرها من الرهانات الكبرى لمغرب اليوم والغد، يتطلب تضام جهود كل المؤسسات والقوى الحية للأمة. فبلادنا ستصل في حاجة إلى لقاءات



جميع أبنائها، داخل الوطن وخارجه، للمساهمة البناءة، في توحيد مغرب الوحدة والديمقراطية
والكرامة، والتقدم والتضامن. وفي ذلك فليتنافس المتنافسون
" ربنا آتينا من لدنك رحمة وهيئ لنا من أمرنا رشداً". صدق الله العظيم. والسلام عليكم
ورحمة الله تعالى وبركاته."